

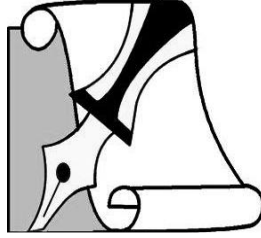


مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 — إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 — الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 — بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 — إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مع أن البلاد تنفست الصعداء مع تشكيل حكومة الدكتور حسان دياب، إلا أنها لازالت في مخاض الإقلاع في رحلتها الطويلة والشاقة لنيل الثقتين الداخلية، الشعبية على وجه الخصوص، والخارجية.

والواقع أن البلد يشهد كباشا بين الحكومة المتهمة بأنها ذات اللون الواحد، ومعارضيه، المعلنين مثل الحراك الشعبي، أو المضررين مثل أقطاب السلطة السياسية الذين رفضوا المشاركة فيها أو من اشترك في الحكومة في شكل مضر.

في هذه الأثناء، شهدت ساعات ما قبل جلسة الثقة النيابية بالحكومة ترقباً كبيراً لمآلاتها، وتقدم الخيار الأمني في موازاة السياسي لتوفير مناخ مناسب لجلسة مجلس النواب، من زاوية الأمن الإستباقي وأهميته ومنع التوتر الذي يمكن أن يؤدي إلى فتنة، في ظل مطبات دخلت فيها بعض مجموعات الحراك التي تورطت في اعمال عنف في الشارع.

على كل حال، يبدو دياب يسابق الوقت لنيل الثقة من مجلس النواب، مع تراحم جملة لأولويات بعضها يتعلق بالقطاع المصرفي المتأزم، مع مضي سعر الدولار في سوق القطع في تحدي الرغبة في تهدئة التلاعب الخطير في سوق القطع، غير آبه بالتعميم الرسمي، وبعضها الآخر يتعلق بمستلزمات حياتية أساسية وبالغلة الأهمية بالنسبة إلى المواطنين، كاستيراد المواد الأولية اللازمة للأدوية والمعدات الطبية والمحروقات، في ظل إقفال للمؤسسات وارتفاع أسعار بدأ يصبح جنونيا.

في هذه الأثناء، وعلى الصعيد المالي بالغ الأهمية، كان لافتا الاجتماع الذي حصل في حضور رئيس مجلس النواب بري ووزير المال غازي وزني والنواب علي حسن خليل وياسين جابر وعلي فياض وحسن فضل الله، والبحث تناول في شكل خاص كيفية التعامل مع استحقاق

اليوروبوند الذي يستحق الشهر المقبل وقيمته مليار و 200 مليون دولار، وما يليه من استحقاقات اخرى خلال الاشهر الثلاثة المقبلة، وهي فوق ملياري دولار .

وعلم أن الاجتماع استعرض الإمكانيات المالية للدولة وتأثيرات دفع هذه الاستحقاقات أو تأخير دفعها، بعدما أعلن دياب أنه سيسددها. وطرح خيارات وافكار عدة منها إمكانية تشكيل لجنة خبراء تدرس الخيارات والمقترحات وتعطي مهلة ايام قليلة لوضع تقريرها، حتى يكون القرار مدروسا ويحظى بتغطية رسمية شاملة لا من صنع جهة واحدة. وقد يعقد اجتماع آخر قريباً لاستكمال البحث في وضع الرؤية الشاملة لإدارة أزمة هذا الاستحقاق.

ويطرح بقوة أيضاً موضوع توفير الحلول المؤقتة والمتوسطة المدى لأزمة الكهرباء لخفض العجز في مؤسسة الكهرباء وبالتالي في الدين العام، بدل الاستمرار بالحلول المؤقتة ومنها بواخر توليد الطاقة التي باتت الحل الأسهل) والمثير للتساؤلات (بالنسبة إلى البعض برغم كلفته .

وجرى اقتراح اعتماد حل كهرباء مدينة زحلة، عبر تكليف شركة محترمة خاصة تشتري المولدات وتقوم بانتاج الكهرباء وبيعها لفترة 24 ساعة على 24 ، الى حين اعتماد الحلول الجذرية. لكن لم يتم اتخاذ اي قرار بانتظار الاجتماع المقبل.

لكن في كل الأحوال، يبدو الاستحقاق الأساسي لدى الحكومة اليوم، هو في كيفية التعامل مع سندات اليوروبوند المستحقة في آذار ونيسان وحزيران، علماً أن هذه المبالغ تشكل قرابة 2.3 مليار دولار اضافة الى فوائد دين عام وعليها دفعها. على أن الامر مرهون أيضاً بمجموعة عوامل في انتظار طبيعة ونوعية وحجم المساعدات والدعم الخارجي المنتظر من قبل الحكومة .

على هذا الصعيد، يشير البعض إلى أن هناك وعوداً جدية تلقاها رئيسا الجمهورية العماد ميشال عون والحكومة حسان دياب، سواء من دول عربية واجنبية بمساعدة ودعم لبنان، وأشارت الى ان الاتحاد الاوروبي ابدى استعداداً للمساعدة خلال الاجتماع الذي عقده دياب مع سفرائه اذ

طلب منهم في شكل واضح وصريح مساعدة عاجلة على مختلف المستويات وفتح خط ائتمان لتأمين حاجات لبنان الضرورية، وذلك باعتبار أن هذا الأمر يشكل وفرا على الخزينة ويساعد في ضخ الأموال في السوق. وعلى هذا الصعيد، يقول متابعون إن روسيا أيضا ابدت استعدادها أيضا لتقديم دعم ومساعدات غير مادية للبنان.

في موازاة ذلك، ثمة وجهة نظر أوروبية غير متفائلة بالمطلق تقول إن استقبال دياب لسفراء دول الاتحاد الأوروبي لن يبدل من واقع الحال وإن كانوا استمعوا منه إلى عرض مفصل للوضع الاقتصادي الذي يمر فيه لبنان والذي يستدعي من هذه الدول المبادرة إلى إنقاذه على وجه السرعة. وينقل البعض عن مصادر أوروبية أن سفراء هذه الدول هنأوا دياب على تشكيل الحكومة لأن وجودها يضع حدا للفراغ في السلطة الإجرائية، وبالتالي كانت هناك ضرورة لوجود مرجعية للتواصل معها، وإنهم تجنبوا التطرق إلى تشكيلها والظروف السياسية التي رافقت ولادتها باعتبار أنها مسألة سيادية، وبالتالي لا يسمحون لأنفسهم بالتدخل سلبا أو إيجابا في الشؤون الداخلية للبنان. وتقول وجهة النظر هذه إن السفراء استمعوا إلى ما عرضه دياب وتركيزه على الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تحاصر البلد، لكنهم آثروا عدم إطلاق الوعود لأن ما يهمهم في نهاية المطاف إصدار الأحكام على الأفعال لا الأقوال، وتحديدًا إسراع الحكومة في تحقيق الإصلاحات الإدارية والمالية كشرط لوقوف الاتحاد الأوروبي إلى جانب لبنان. وثمة تفهم أوروبي للمعاناة التي يمرّ فيها البلد من جهة مع تمديد فترة السماح ريثما يتمكن من تحقيق الإصلاحات الإدارية والمالية شرط أن تكون محدودة. لكن الاتحاد الأوروبي لا يريد إعطاء الحكومة شيكا على بياض لمساعدتها على وقف التدهور الاقتصادي، ما لم تبادر إلى ترجمة الإصلاحات المطلوبة منها إلى أفعال، وهو ما تم إبلاغه قبلها إلى حكومة الرئيس سعد الحريري.

ويعود السبب إلى أن هذه الدول لن تتزحزح عن موقفها لجهة أن يبادر لبنان إلى مساعدة نفسه

قبل أن يطلب المساعدة من الآخرين، إضافة إلى تجاوب الحكومة مع تطلعات الشعب اللبناني التي تعبر عنها الانتفاضة الشعبية.

من هنا، يقول كثيرون إن من المهم انتظار شكل الدعم الخارجي المنتظر، وما إذا سيكون مادياً أو عبر ودائع أو غير ذلك، وعلى أساسه يتم تحديد المسار الذي يمكن السير به، مع الأمل هنا، حسب أوساط إقتصادية، بانخفاض سعر صرف الدولار الذي هو سعر وهمي، وتعتقد أنه فور بدء انخفاضه سيلجأ المواطنون لبيعه، وعندها تصبح السيولة بالعملة الأميركية متوفرة في الأسواق.

في خلاصة الأمر، يبدو أن هذا الخارج ينتظر ما يمكن أن تقدمه الحكومة من برامج إصلاحية، سبق أن عبر عنها المنسق الخاص الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان يان كوبيتش، بتكرار كلمة إصلاحات أكثر من ثلاث مرات للتأكيد عليها لتوفير الدعم المطلوب من المجتمع الدولي، والأمر نفسه كرّره مدير دائرة الشرق الأوسط في البنك الدولي ساروج كومار جاه، عندما أشار رداً على سؤال وجه إليه، بعد اجتماع عقده مع وزير المالية غازي وزني، إلى أن على الحكومة اللبنانية تقديم برنامج إصلاحي طموح يبدأ بمعالجة المسائل المالية، وتلك المتعلقة بالقطاع المصرفي عبر حسم مسألة استحقاق اليوروبوند، بالإضافة إلى البنى التحتية، خاصة على صعيد الكهرباء.

ويستشف المتبعون بأن البنك ليس على استعداد لتقديم شيء في الوقت الراهن بانتظار ما ستطرحه الحكومة، علماً أن البيان الوزاري شكل عاملاً سلبياً للمجتمع الدولي نظراً لخلوه من أي برنامج إنقاذي طموح.

الباب الخليجي

وفي شأن متصل، تتبدى الحاجة إلى الدعم العربي للبنان ولحكومة دياب، ما سيفتح الباب أمام ترسيخ شرعيته الداخلية خاصة على الصعيد السني.

وهنا، بدا توقيت زيارة السفير السعودي وليد البخاري لمفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان، على أبواب جلسة مثول حكومة دياب أمام البرلمان لنيل الثقة، مهما .

والواقع أنه منذ إعلان حكومة دياب في 21 كانون الثاني، لم يظهر إلى العلن تحرك للسفير في أي اتجاه. كذلك منذ ما بعد استقالة حكومة الحريري في 29 تشرين الأول.

الأمر نفسه بالنسبة إلى مفتي الجمهورية الذي عارض علناً تولّي المرشح السابق لرئاسة الحكومة

سمير الخطيب مقاليد الأمور. ومن حينها، لم يصدر أي موقف علني للمفتي حيال الاستحقاق

الحكومي، سوى ما أورده الخطيب نقلاً عن دريان أنه يسمي الحريري لرئاسة الحكومة. كذلك لم

يجتمع المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى منذ 26 تشرين الثاني الماضي، وهو الذي اعتاد مواكبة

الاستحقاقات المهمة وخصوصاً التي تعني الطائفة، فطالب في اجتماعه الأخير حينذاك باستعجال

إجراء الاستشارات النيابية الملزمة التي أبطأ رئيس الجمهورية دورتها، وأخرها 50 يوماً عن

موعدھا التقليدي.

ويبدو التواصل شبه معدوماً بين دياب والمرجعية الدينية السنية الأولى التي قاطعت الرجل تقريباً

في ما عزاه كثيرون إلى علاقة المرجعية بالحريري .

هذا الأمر يسقط نفسه أيضا على العلاقة مع السعودية، أو قد يكون نتيجة لها. وبينما برز بعض الترحيب الخليجي بدياب من قبل سلطنة عمان والكويت وقطر، فإن الانفتاح الخليجي على الرجل رهن الايجابية السعودية التي لم تدل بأية إشارة غضب في اتجاه تكليف دياب ثم بعد إعلانه حكومته، لكنها لم ترسل أيضا إشارة معاكسة، ما اعتبر تمهيدا للقبول به .

هذا الأمر عنى أن علاقة رئيس الحكومة بالرياض ليست بالسوء الذي يروج له البعض. وهو ما حمّله على القول بأنه في صدد جولة عربية تبدأ حتما بالرياض بعد حصول حكومته على الثقة. إلا أن دياب لم يكف عن القول بأن دار الفتوى ستستقبله بعد نيل الثقة .

وكانت لافتة هنا زيارة السفير السعودي لدريان ما قد يمهد إلى شيء من الانفراج الوشيك. ولدى دياب تحليل بأنها مسألة وقت قبل إجراء اللقاء. علما بأن السعودية التي تركز قيادتها على ترسيخ أقدامها داخليا، تشير إلى أن لا عداوة مع دياب لكنها لا تستعجل الحكم عليه قبل انتظار الأفعال، وتاليا إمهاله فرصة بعد أن أزال الغطاء عن الحريري بعد ان خاب أملها منه فبدت غير معنية به .

هنا، تبدو لافتة القطيعة في علاقة سفير الرياض مع الحريري، كأنها مرآة انقطاع علاقته بكبار المسؤولين السعوديين، وخصوصاً أن القناة الوحيدة وقد تكون الأخيرة التي تجمعها بالرياض كانت اتصاله بمستشار في الديوان الملكي هو نزار علولا. يضاف ذلك الى ما يشير اليه البعض بالود الشخصي المفقود بين البخاري والحريري.

كما لم تستجب الرياض لرغبة رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع للتوسط مع الحريري، وهو أمر ضروري للأول بعد الضربة الاخيرة التي وجهها الى الثاني مع الإعلان أنه لن يصوت له لرئاسة الحكومة.

وقد أراد جعجع تحسين العلاقة على طريق لملمة إرث ما يعرف بقوى 14 آذار، قبل ذكرى 14 شباط. فكان الرد السعودي السلبي تحت عنوان أن الرياض لا تتدخل في شأن بين فريقين لبنانيين . لكن من يطلع على بواطن الامور يعلم تماماً قضية الاموال العالقة للحريري في السعودية وغيرها من القضايا وأهما إنتفات الحكم السعودي الى شأنه الداخلي كأولوية اليوم..

صفقة القرن تهدد لبنان

ليس لبنان اليوم أمام تحول صفقة القرن إلى خطر داهم عليه، أمام خيار آخر غير الإلتفات الى آلية لمعالجة المخاوف الفلسطينية على مصيرهم والتي تشمل لبنان شعبا ودولة.

لطالما وجه الفلسطينيون مطالب محقة إلى الدولة اللبنانية تشمل مقاربة عادلة لقضاياهم التي واجهتها العهود اللبنانية المختلفة من الباب الأمني، من دون اللجوء إلى أصل المشكلة الفلسطينية الداخلية التي تتطلب مقاربة إنسانية تشمل قضاياهم الاجتماعية والحياتية التي تزداد تدهورا مع مرور الزمن حتى باتوا بالكاد يغنمون رغيغ يومهم.

اليوم، لم يعد هذا الأمر من كماليات واجبات لبنان تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وبات على الحكومات اللبنانية المتعاقبة الابتعاد عن ترف الخطابات المتعاطفة مع القضية الفلسطينية ومعاناة اللاجئين للانتقال الى معالجة جادة، قدر الإمكان، لمعاناة هؤلاء.

ومع إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ما اعتبراه خطتهما للسلام أو ما يسمى بصفقة القرن، بات على لبنان التحرك جدّيا نحو الفلسطينيين الذين قدموا الكثير مما عندهم إزاء المطالب اللبنانية الأمنية منهم داخل المخيمات والتي أثمرت دحرا كبيرا للإرهاب وخاصة في مخيم عين الحلوة.

في المقابل، لم يحصل اللاجئين على الجزء اليسير من مطالبهم، لا بل قوبلوا بخطاب عدائي من وزير العمل الأخير كميل أبو سليمان. لكن كان واضحا أن الوزير، الذي حاول فرض الحصول على إجازة للعمل لكي يتسنى للفلسطيني العمل في لبنان، كان يتحدث منفردا من دون إجماع محلي على خطوته التي قوبلت برفض لبناني أيضا. وبعد سقوط الحكومة، بات على الوزارة الجديدة للعمل لميا الدويهي، وهي التي تنتمي الى تيار متعاطف مع القضية الفلسطينية، التعاطي

بواقعية أكبر مع هذا الملف الشائك ومراعاة كون الفلسطينيين لاجئين أشقاء وغير غرباء وقضيتهم ولبنان واحدة على صعيد التمسك بحق العودة.

ويواجه لبنان اليوم خطرا على وحدته الداخلية كما على موارده القليلة بالأساس، وسط أزمة سياسية كبرى ومعضلات إقتصادية وإجتماعية هائلة ليس لبنان بقادر على حلّها قريبا. ذلك أن النية الاميركية والاسرائيلية هي لتوطين اللاجئين في دول اللجوء، ومن بينها طبعاً لبنان الهش داخليا وغير القادر على أن يحمل على كاهله وضعا كهذا يضاف الى مشاكله الكبيرة .

إزاء هذه القضية، تبدو الدولة اللبنانية مطالبة بمصارحة مع فلسطينييها إنطلاقاً من سياسة لبنان الداعمة للحق الفلسطيني ولصمود اللاجئين عنده، بغض النظر عن حجمهم الفعلي بين الواقع والتهويل. وبات ضروريا النظر إلى الحقوق الانسانية والاجتماعية للاجئين وتوفير حياة كريمة لهم، وهي مسائل لا تتخطى قضايا يطالب بها هؤلاء مثل حق العمل، ليس في القطاع العام بل فقد في الخاص ولمن ولد في لبنان، وحق التملك ولو لشقة واحدة تأوي الفلسطيني في لبنان وغيرهما من متطلبات الحياة العادلة لشعب مشرد من أرضه في دولة شقيقة .

وتبدو الازدواجية اللبنانية في التعريف الاستتسابي للاجىء الفلسطيني الذي يفيد الاقتصاد اللبناني وينفق ما يملك بما يعود إيجابا على لبنان. فعلى سبيل المثال، عند بروز أي مستجد أمني لبعض الفلسطينيين علاقة به، يتم اعتقال الفلسطيني بعد تصنيفه أجنبيا، أما عندما يريد الفلسطيني نفسه التملك، فيعتبر لاجئا ويبعد عن كونه أجنبيا!

وقد تطلّب الأمر جهودا كبيرة من قبل الفصائل الفلسطينية وقوى لبنانية للتوصل إلى مصارحة على هذا الصعيد وحوار كان بدأ بين الجانبين بعد صعوبات وانقسامات فلسطينية فلسطينية، علما بأن الامر بدأ منذ إيجاد سفارة فلسطينية في لبنان العام 2006 ، لكن حالت دون استكمال الاحداث اللبنانية المتعاقبة ومنها ما حدث في لبنان أخيرا منذ 17 تشرين الاول . علما ان الفلسطينيين

أنفسهم قد تحلوا بالمسؤولية عبر وقف أنشطتهم الاعتراضية الأخيرة التي كانت تتخذ طابعا شعبيا ولم تكن في وارد التوقف، على أداء وزير العمل، لعدم المساهمة في الازمة اللبنانية الداخلية كما لتحديد الفلسطينيين عنها.

وفي السنوات الماضية، غالبا ما رمت السلطات اللبنانية الكرة في الملعب الفلسطيني وبدأت كما لو أنها تتنصل من المسؤولية عبر مطالبتها لهم بالوحدة، كما كان للأحداث اللبنانية الداخلية عاملها الهام في بطء الحوار بين لبنان والفلسطينيين، وهو ما يفسر قلة الانجازات التي تحققت في كل السنوات الماضية .

الأمر يتعلق بمدى جدية العهد والحكومة اللبنانيين في إجراء مقاربة جديدة لهذا الموضوع، علما أن الفصائل كانت قد تفاعلت بوصول عهد جديد الى البلاد إعتبرت أنه سيكون قادرا على التقارب معها .ومن جهة لبنان، لا حجة اليوم للاكتفاء بمراقبة ما يحدث في المنطقة والذي سينعكس، ليس فقط على الواقع الفلسطيني في لبنان، بل من دون شك فإنه سينعكس سلبا على هذا البلد ليهز استقراره.

والواقع أن الإنجازات التي تحققت أخيرا في المخيمات الفلسطينية تبدو مهددة في حال تجاهل لبنان خطر التوطين ولم يلجأ إلى معالجة مخاوف الفلسطينيين وقضاياهم المعيشية، في ظل شح تمويلي من قبل الأونروا والذي يدخل طبعاً في سياق المؤامرة الأميركية والدولية على اللاجئين . إذ أن جهدا كبيرا قد بذلته الفصائل الفلسطينية لمجابهة التنظيمات والخلايا التكفيرية في المخيمات، وخاصة أكبرها عين الحلوة، وقد تم ذلك بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية اللبنانية ما أثمر انحسارا كبيرا لتلك التيارات التي قد تنامي في ظل استفحال أزمة الفقر في المخيمات لتتغذى منها وتعود الى النشاط من جديد.

لذا، فإن المسؤولية كبيرة على لبنان كما على الفلسطينيين، وتتطلب وجود نية صافية لمتابعة ما تحقق والبناء عليه، خاصة وأن المنطقة، غير المستقرة أصلاً، قد دخلت في مرحلة دقيقة مرشحة للتصاعد في ظل ضوء أخضر أميركي في أحيان كثيرة للحكم الاسرائيلي المتطرف للتصرف كما يحلو له، وهو الذي يريد اغتنام فرصة تواجد ترامب على سدة الحكم في الولايات المتحدة الأميركية حتى ولو لم يتمكن الأخير من التجديد لنفسه لولاية مقبلة.

أربعة أشهر على الحراك

بعد نحو أربعة أشهر على انطلاق الحراك الشعبي أو الانتفاضة في 17 تشرين الأول، تبدو الصورة اليوم أعمق لناحية فهم هذه الظاهرة وإنجازاتها التي يعد تشكيل الحكومة أهمها، بينما بات من الضروري التوقف عند سلبيات إعترتها من شأنها تشويه إنجازاتها.. وصولاً إلى تهديدها مباشرة.

الواقع أن معظم ما تحقق حتى الآن هو في الإطار النظري الذي يؤسس لما هو مقبل، وقد سبق للإعلام أن تناول طويلاً إنجازات حققتها الانتفاضة خلال الأسابيع الماضية. لكن في هذه اللحظات، وبقراءة موضوعية لما توصل إليه الحراك، يمكن القول إن تشكيل الحكومة الجديدة هو آخر، ولعله أهم، الإنجازات. وهو إنجاز يكتسب أهمية متمادية من كونه لم يحصل على رضا من في الشارع، وهذه مفارقة تكشف جذرية متشعبة لهؤلاء وجدية مطلقة منذ بدء "الثورة".

وللمناسبة، عندما نتحدث عن مصطلح الثورة، فليس بالضرورة الإشارة إلى طبيعة تحركات المنتفضين وعنفهم على الأرض، ذلك أن الكثير من الثورات عبرت عن نفسها بما حققته بعد اندلاعها من تغيير كبير وأحياناً جذري للواقع السابق عنها. من هنا، وإن كان الحراك الشعبي

الذي انطلق مجسدا غضبا عارما على واقع كارثي للبلاد، قد شدد على "ثرويته" محاكيا ثورات الماضي البعيد والقريب، فإن معظم المراقبين لا يخرجون بتوصيف معين للزلزال الشعبي الذي حصل.

على أن التوصيف ليس مهما اليوم، فالحرّاك سيكتسب رمزيته من إنقلابه على واقع مزدري لينقل البلاد الى زمن جديد. أما لناحية تحقيق الاهداف، فهو من دون شك يعد، كما في أية ظاهرة شعبية، فعلا تراكميا سيتخذ سنينا وقد تتواتره أجيال مقبلة بعد أن أسس لكسر في المحرمات وخرق لهيبة سلطة متوادة ومتوارثة.

تحت هذا العنوان، تحقق الكثير عبر محطات خضعت عبرها السلطة وكان من شأنها تشكيل إرهابات تأليف الحكومة اليوم الذي لن يكون طبعاً آخر ما سيتحقق في مسار سيكون طويلاً.

وبمقاربة متجردة لما حدث، في مقدورنا القول أن فترة الاسابيع الاخيرة قد أحدثت تغييراً في وجه لبنان. وبعد أن بدأت الانتفاضة تحت شعارات معيشية، سرعان ما تحولت سياسية مطلبية كون خلع الطبقة السياسية يعد المدماك الاول للانتقال نحو مرحلة الدولة الفعلية في لبنان.

وقد نضجت مطالب المحتجين من إسقاط النظام برمته، وهو الأمر شبه المستحيل، الى مواجهة التحالف السلطوي السياسي والاقتصادي الحاكم منذ أكثر من ثلاثة عقود، ثم نحو إسقاط الحكومة السابقة، وهو ما حصل. لكن الأهم كان في طرد الخوف من النفوس، وإسقاط خطوط التماس المدمرة للبلاد والتي أنتجت أحزاب الطوائف، عبر تحرك جامع لفئات ومناطق مختلفة، وإن في شكل نسبي.

اليوم، وبعد إنجاز تشكيل الحكومة التي ستكتسب الثقة المحلية والخارجية وهذا مهم جداً، من الطبيعي أن لا تنتهي معركة الحرّاك، فالتراجع في هذه اللحظة سيوفر فرصة لثورة مضادة قد تتخذ طابعاً سلطوياً أو عبر المستفيدين من هذه السلطة في الشارع.

ومع رفع الحراك الرفض الشعبي وعنوان إسقاط الحكومة، ستبقى الشعارات السابقة التي وجهت نحو الحكومة السابقة، موجهة بدورها نحو الحالية ومعها طبعاً المجلس النيابي الذي يعد مصدر السلطات الآن .

وبينما سيرز المطالب بالغ الأهمية المتعلق بإجراء انتخابات نيابية مبكرة على أساس قانون انتخابات عادل وحديث قائم على النسبية والدوائر الكبيرة، سيلقى هذا الأمر بالطبع رفضاً من قبل كثيرين في الحكم كونه سيضرب وجودهم.

وسيرفع المنتفضون، حتى تحقيق هذا الأمر، مطالب أساسية مثل إستقلالية القضاء واستعادة الأموال المنهوبة .وفي موازاتها حماية الطبقة الدنيا والمتوسطة وإيداعاتها البنكية، بالتزامن مع استهداف رؤوس الاموال الكبيرة وفرض الضرائب عليها كما فرض ما طالب به كثيرون منذ التسعينيات وهو قانون ضريبي تصاعدي، وصولاً الى ترسيخ الاقتصاد المنتج غير الريعي وضمان صحة اللبنانيين والمعدمين منهم على وجه الخصوص.

لكن كل ذلك يفترض الانطلاق من تشكيل حكومة ذات طابع جديد لاعتباره بمثابة الانجاز، وعدم تجاهله كما تم تجاهل الورقة الاصلاحية التي خرجت بها الحكومة الماضية والتي احتوت على إنجازات هي الاولى من نوعها في التاريخ اللبناني.

وفي موازاة إعطاء الحكومة الفرصة، يجب على الحراك البقاء في الشارع وتشكيل ما يمكن اعتباره مجلس نواب مواز أو حكومة ظل في وجه من عرّتهم الانتفاضة من شرعيتهم الشعبية، وهذا الأمر قد يتخذ أشكالاً عدة وعناوين شتى.

في المقابل، يبدو الحراك أمام امتحان الحفاظ على نقائه السلمي ولفظ مثيري الشغب خارجه كما الأجندات الخارجية .ويتربط هذا الامر مع رفض أي تدخل من قبل الاحزاب والتيارات السياسية فيه لتسلقه .وهذا لا يعفي بعض من في الحراك أنفسهم من خروجهم على مبادئ الانطلاقة وتحركهم بعنف في الشارع واعتدائهم على الممتلكات العامة، وفي جعبة تلك المجموعات الكثير

من العنف التصاعدي بعد أن اعتبرت أن السلطة صمت آذانها عن سماع الناس واعتبارها أن ما حصل في 17 تشرين الأول ليس حدثاً مزلزلاً في البلاد.

كما يجب على الحراك العمل أكثر على تنظيم الذات وتجاوز الانقسامات الحاصلة بين مكوناته، وهي انقسامات تبدو شخصية أكثر منها مبدئية، وهو ما يعمل عليه أقطابه. ومثلما فعل الحراك في وجه السلطة عندما خرجت الجموع عن سيطرة الأحزاب، يحصل الأمر نفسه بين مجموعات الحراك التي أطلقتها، وجموع شبابية لا تكثرث لما يتخذ المؤسسون من قرارات، ما يعني أن مجموعات الحراك، بعد أن وجهت الناس في وجه السلطة، بات عليها الالتفات إلى نبض الشباب وإلا فستلقى المصير نفسه.

وبينما سيكون على الحراك استيعاب أي تحرك باتجاهه من قبل تيارات في أحزاب السلطة، أو الأحزاب نفسها ربما، تبدو استقلاليته أولوية، ومجموعاته تعلم جيداً أن المرحلة المقبلة ستشهد تداخلاً بين معارضة شعبية من قبل الحراك للحكومة، وتلك السياسية التي ستقوم ضدها من قبل بعض من هم خارجها أو من قبل الطامحين لأدوار مقبلة أو من قبل مندسين) وهذا حاصل اليوم).

وعلى صعيد الوسائل، يبدو بعض من في الحراك يتجه إلى ابتكار وسائل جديدة، وهي ستكون يومية وفقاً للتطورات السياسية، أو بمعنى أدق، تبعاً لتخبطات من في السلطة. ومن يتابع مجريات الأمور في المراحل السابقة يستشف بسهولة أن من هم على الأرض لن يواجهوا صعوبة في حشد الأنصار نتيجة أفعال أو تصريحات سيخرج بها من هو في السلطة أو نتيجة عنفها واعتقالاتها.

هي مسؤولية كبرى على الحراك بعد التضحيات التي قدمها ليخرج بها من فوضى إعتريته جاء جزء منها بتأمر بعض من في السلطة الذي يريد شيطنة الحراك ومنع تنظيمه، بغض النظر عن إنجازات يحققها سريعاً أو معوقات تواجهه. وأمام كل هذا، تبدو الحكومة إزاء مسؤولية تاريخية.

الكل يعلم أن ليس في يدها عصا سحرية لحل الأمور سريعاً، وقد يتطلب الأمر قرارات صعبة وتاريخية يجب على الجميع، بمن فيهم مجموعات الحراك، تفهمها. لكن التحرك سريعاً يبدو حاجة

ماسة في ظل وضع اقتصادي كارثي عبر صراع مع الزمن، والكل يعلم أن الوضع الاجتماعي اليوم هو أسوأ مما كان عليه حتى قبل اندلاع الانتفاضة.

هي فرصة ذهبية للحكومة، وهي التي جاءت إستجابة لنبض الشارع كما قيل، للإفادة لا بل الاستقواء بالناس، بعد حصولها على الغالبية النيابية، لإحداث الكثير مما هو مطلوب لا سيما مكافحة الفساد ومحاكمة السارقين للمال العام .

وفي حال نجاحها، ولو جزئياً، سيشكل ذلك صفحة جديدة للحكم في لبنان، علماً أن بعض من في الحراك مستعد لمجاعة إيجابيات قد تقدمها السلطة ومنها خاصة إذا حددت تاريخاً للانتخابات المبكرة مثلاً .

وبهذا، يمكن للسلطة حينها سحب البساط من المجموعات الراديكالية الرفضية في الحراك وعزل من يمارس العنف، خاصة وأن الموضوع يجب العمل عليه في مدى زمني متوسط الأمد وليس قصيرة.